



اللقاء الوطني السادس للحوار الفكري التعليم... الواقع وسبل التطوير

(اللقاءات الحوارية بالمناطق)

منطقة القصيم

الاثنين ١٠/٤/١٤٢٧هـ الموافق ٨/٥/٢٠٠٦م

رصد اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاح اللقاء

تم افتتاح اللقاء في الساعة الثامنة صباح يوم الاثنين ١٠/٤/٢٧هـ الموافق ٨/٥/٢٠٠٦م بمنطقة القصيم بتلاوة آيات من الذكر الحكيم، تلا ذلك كلمة أمين عام مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الأستاذ/ فيصل بن عبدالرحمن بن معمر، تضمنت الترحيب بالمشاركين والمشاركات، وأهداف مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، ورسالته والبرامج التي تم إنجازها، مثنياً دور خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله وسمو ولي عهده الأمين في دعم الحوار الوطني للخروج برؤى وتصورات وتوصيات يتم بلورتها وصياغتها لما فيه خدمة المواطنين في المملكة العربية السعودية.

بعد ذلك، استعرض معاليه مسيرة لقاءات الحوار الوطني بدءاً من اللقاء الأول الذي عقد في الرياض عن الوحدة الوطنية، ثم كان اللقاء الثاني في مكة المكرمة عن الغلو والتطرف بمشاركة الرجال والنساء. ثم اللقاء الثالث عن المرأة الذي عقد في المدينة المنورة، وقد اتخذ الحوار أسلوباً جديداً منذ اللقاء الرابع الذي كان عن الشباب الذي عقد في المنطقة الشرقية حيث تم إقامة (٢٦) ورشة عمل في جميع مناطق المملكة، تلا ذلك اللقاء الوطني الخامس عن العلاقة مع الآخر وقد أعقب كل لقاء تشرف المشاركون والمشاركات بالتقاء خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله، وعرض ما تم في كل لقاء.

وفي ختام كلمته أشار معالي الأمين العام إلى آداب الحوار وبرنامج المركز في اللقاء الوطني السادس مستعرضاً أهداف اللقاء الوطني السادس التي تنطلق من دراسة الواقع التعليمي وسبل تطويره من خلال أربعة محاور.

مؤكداً معاليه أهمية الموضوعية وال طرح الهادف والبناء، ليتم الاستفادة من حوارات المناطق في صياغة أهداف ومحاور اللقاء الرئيس في منطقة القصيم.

واختتم معاليه كلمته بالشكر لصاحب السمو الملكي الأمير / فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم للتسهيلات التي وجدها المركز في سبيل إقامة هذا اللقاء في منطقة القصيم، كما قدم شكره لما وجده من ترحيب الأهالي رجالاً ونساءً وشكر جميع المشاركين والمشاركات.

تلا ذلك عرض فيلم توثيقي عن مسيرة الحوار وإنجازات مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني.

الجلسة الأولى

المحور الأول: متطلبات النظام التعليمي بما في ذلك السياسات والأهداف والخطط والمباني والتقنيات والتجهيزات التعليمية، إضافة إلى مصادر التمويل وآلياته

ومن أبرز المداخلات والتوصيات:

- تشجيع الطلاب على البحث عن المعلومات، وتحمل المسؤولية واتخاذ القرار.
- ضرورة وضوح الرؤية الإستراتيجية في الخطة العشرية للوزارة.
- التوسع في نشر ثقافة التخطيط وإعداد الخطط التي تنظم العمل.
- التطوير المهني لكلا الجنسين في مجال التخطيط، وإيجاد أقسام متخصصة للتخطيط التربوي في جامعاتنا مستقبلاً.
- الخروج بأدلة تنظيمية للعملية التعليمية والتربوية.
- تطبيق مقاييس الجودة، لمراعاة رأي الأغلبية المتخصصة والمصلحة العامة
- لا بد من إعداد برامج وحلق تنشيطية لتفعيل دور المعلمة.

- ينبغي أن يكون هناك أساليب لقياس مدى مسؤولية العملية التعليمية والتربوية لبعض الظواهر السلبية التي قد تظهر في المجتمع بدلاً من تحميل التعليم مسؤوليتها تخميناً، كذلك يمكن الاستفادة من تلك الأساليب في الجوانب التي يراد استكشافها أو غرسها في شخصية الطالب.
- هناك برامج جديدة سيسعى لتعميمها في المدارس بعد نجاحها.
- واقع التعليم لا يعكس الأهداف الموضوعة له.
- السياسة العامة للتعليم صيغت بعناية، وجيدة ولا يمنع ذلك من إعادة النظر في بعض الجوانب والإضافة إليها خاصة في النظم واللوائح التي يطغى عليها الجمود.
- هناك خطة لدى وزارة التربية والتعليم لكنها لم تعد بمشاركة المجتمع والجهات الأخرى ذات الصلة.
- النظر في مسألة تعدد الجهات التي تخطط في الوزارة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
- الأجهزة موجودة لكنها لا تفعل، وهناك حاجة إلى توفير وظائف لتشغيل تلك المختبرات والتجهيزات.
- ينبغي تحديد المقصود بالتعليم في عنوان اللقاء، هل المقصود بالتعليم العام أو الجامعي أو المهني.
- التعليم وسيلة وليس هدفاً، وأين دور المتعلم وهو المستهدف لهذه الجهود.
- تعاني الإدارات التعليمية نقصاً في الموارد المالية، مما يستدعي زيادة مخصصات تلك الإدارات.
- العناية بالمرجات من حيث النوع لتواكب واقع الحياة ومستقبلها، ويكون ذلك مبنياً على تخطيط ورؤى إستراتيجية.

- ينبغي الاستفادة من أعمال المعلمات والطالبات بشكل أو بآخر فلا يكون مصيرها الإهمال.
- مراجعة منهجية التفكير والمشروع الوطني الحضاري أمران مهمان للوصول إلى نظام تعليمي سليم.
- ينبغي التركيز على مهارات التفكير لدى الطالب والطالبة، وهي عملية مشتركة بين البيت والمدرسة ووسائل الإعلام .
- هناك قصور في التطوير والتغيير فيما يتعلق بالمناهج.
- تشجيع الطالب على البحث عن المعلومة بنفسه وتعويده على كيفية الوصول إليها.
- تجهيز المنشآت تجهيزاً كاملاً بكافة وسائل الراحة وما يحتاجه الطالب، ويكون من الأولويات الاستغناء عن المباني المستأجرة وتعميم المباني الحكومية المتكاملة.
- تفعيل الأنظمة المرنة حتى تكون المخرجات والنتائج جيدة.
- تغيير في طرائق التدريس لتناسب التفكير .
- التركيز على المواد ذات الصلة بواقع الحياة المعاصرة.
- الخطة التي وضعتها الوزارة جيدة، لكنها تحتاج إلى بعض الوقت.
- وجود أحياء ذات كثافة سكانية تفنقر إلى أراضٍ حكومية لإقامة مشروع تعليمي عليها، مما يستدعي نزع ملكيات في الأحياء التي لا توجد فيها أراضي مخصصة لمدراس حكومية.
- سلم كادر أعضاء هيئة التدريس لا يحفز على إكمال التحصيل العالي.
- تجهيز المدارس بالرسائل التعليمية الضرورية حيث تفتقد كثير من المدارس إلى أبسط تلك الوسائل.

- المخالفات السلوكية في المدارس يحتاج إلى إعادة النظر في نظرياتها ولوائحناء، فغياب الرادع مشجع لأن يرتكب الطالب تلك المخالفات الخاطئة.
- ضرورة إشراك جهات أخرى لمعالجة أخطاء الطلاب السلوكية ذات تأثير فاعل في تقويم تلك الأخطاء مثل الداخلية، العدل، الصحة، وغيرها من الجهات ذات الصلة ويمكن تشكيل لجنة عليا من تلك الجهات لتحقيق هذا الهدف.
- إعادة صياغة أهداف السياسة التعليمية بما يتناسب مع تطورات العصر.
- تغيير المناهج وتطويرها وبخاصة بما يتلاءم مع المهارات التي تنمي السلوك والقيم لدى الطالب.
- وضع سياسة محكمة يمكن قياسها وتحقيقها.
- أهمية تفعيل التطبيق من خلال تضافر الجهود المشتركة بين المدرسة والبيت، والحي.
- أهمية اختيار المعلم.
- التركيز على مهارات التفكير الإبداعي والتفكير الناقد والتفكير العلمي سواء كأسلوب حل المشكلات أو مهارات اتخاذ القرار.
- دخول القطاع الخاص بالمساعدات المالية كمصدر من مصادر التمويل وذلك بوضع إستراتيجية ونظام وآلية خاصة به .
- الحاجة الماسة إلى تجهيز المدارس تجهيزاً متكاملاً من حيث المباني والتجهيزات التعليمية.
- سياسة التعليم جيدة، ولكن تحتاج إلى إعادة الهيكلة في التنفيذ والتطبيق. كما أننا نحتاج إلى دمج الوطنية في المناهج الدراسية والتركيز على آلية التنفيذ ومراقبتها.

- إعداد المسؤولين والمسؤولات عن المعامل والتجهيزات المدرسية كي تتم الاستفادة منها على الوجه المطلوب.
- إعادة صياغة أهداف النظام التعليمي بحيث تؤكد على الفكرة العامة ثم يترك لكل منطقة وضع أهداف تفصيلية حسب احتياجاتها.
- فتح المجال لجميع القطاعات الأهلية لتمويل التعليم بما فيه دعم التلميذ مادياً إذا ثبتت حاجته.

الجلسة الثانية

المحور الثاني: الممارسات والتطبيقات التعليمية، بما في ذلك أداء المعلم (عضو هيئة التدريس) والمناهج وطرق التدريس والإدارة وأساليب التقويم

ومن أبرز المداخلات والتوصيات:

- تأكيد أهمية القراءة، ومعالجة الأسباب الباعثة لغيابها، وتفعيل دور المكتبة.
- تعريب ألعاب الفيديو والحاسب الآلي.
- دعم دور النشر الخاصة بنشر كتب الأطفال.
- تحديث السياسة التعليمية بما يتلاءم مع التقنيات الحديثة.
- المشكلة في السياسة التعليمية تكمن في أدوات التنفيذ، مثل : مخالفة شرح المعلم لما جاء في السياسة التعليمية.
- تطوير أساليب التعليم بما يتوافق مع التطورات مع الحفاظ على الثوابت.
- استقلالية المدارس في الموارد المالية، وفي اتخاذ القرارات.
- تقييم المعامل التي تنمي مهارات الطلاب في المدارس.
- أهمية سعة الفصول للطلاب، وعدم اكتظاظها بأعداد كبيرة من الطلاب.
- توفير المرافق التعليمية، والأثاث وسبل الترفيه للطلاب.
- أهمية إعداد المعلم إعداداً جيداً، وأهمية تفعيل التدريب الميداني.
- أزمة التعليم تكمن في أزمة القيم، وأهمية التنبيه على الواقع المعاش.
- أهمية ترسيخ القيم والمبادئ لدى الناشئة.

- وضع برامج جديدة تنمي المعلم، والاهتمام بالبرامج اللاصفية، والتي تفيد في علاقات الطالب المتنوعة مع أهمية إفادته من الوسائل الحديثة.
- غياب الحوافز للمعلمين المتميزين، مثل : تخفيض نصاب المعلم.
- أهمية الاستفادة من الخبرات التربوية وبخاصة من المتقاعدين.
- تخصيص مقررات معينة للمعلم حتى يكون عطاؤه فيها متميزاً.
- عدم وجود أراضٍ حكومية منذ المرحلة الابتدائية، والحاجة إلى طرائق تدريس مستفيدة من التقنية الحديثة.
- معالجة أسباب ضعف الخريجين.
- بعد مخرجات التعليم عن حاجة السوق.
- حاجة المعلم إلى العناية والتأهيل، ومعالجة الأسباب والبواعث في خلاله وفي الوقت نفسه دراسة السبل في تفعيل الواقع إلى تأهيل المعلمين.
- يلزم جميع المعلمين بحضور دورات تدريبية لمدة ٣٠ ساعة في السنة الواحدة.
- يلزم المعلم بـ (٢٤) حصة في الأسبوع.
- وجود عقوبات فعلية للمعلم المتخاذل.
- وضع دورات كل ٤ سنوات في التخصص.
- تفعيل اختبار الكفاءات.
- إعداد المعلم القدوة المسلح بالتعاليم الإسلامية.
- يجب اتضاح القيم الأخلاقية في جميع المواد والمقررات.
- استخدام طرائق التدريس التي تنمي القيم الأخلاقية.
- توفير الأنشطة التعليمية لتنمية القيم الأخلاقية.
- تطوير أساليب التقويم.

- التخلص من منهج التفقيين والتركيز على المنهج الاستنباطي.
- أهمية وضع مرحلة مبكرة للتخصص.
- إعادة صياغة بنود المفاضلة بين المعلمين والمعلمات، وكذلك أعضاء هيئة التدريس.
- إعادة أساليب التقويم وأن يكون على مدار العام.
- ضرورة إنشاء مدارس حكومية لرعاية الموهوبين والموهوبات، وتفعيل الموجود حالياً.
- أهمية التفريق بين الكم والكيف في الجوانب التعليمية المتنوعة وأهمية القيمة المحورية.
- أهمية تأهيل المعلمين في المرحلة الابتدائية وضرورة التخصص في ذلك.
- إعادة صياغة أهداف السياسة بما يتناسب مع تطورات العصر.
- تغيير المناهج وتطويرها وبخاصة بما يتلاءم مع المهارات التي تنمي السلوك لدى الطالب.
- وضع سياسة محكمة يمكن قياسها وتحقيقها.
- أن الحث على المواطنة من ركائز السياسة التعليمية.
- أهمية تفعيل التطبيق من خلال تضافر الجهود المشتركة بين المدرسة والبيت والحي.
- ربط المدرسة بالمسجد.
- أهمية اختيار المعلم.
- النظر في التهم الموجهة للتعليم.
- قياس الروح الوطنية لدى الطلاب ووضع آليات لها.
- يجب معرفة أهداف الطالب من التعليم.
- وضع الشخصية المثالية للمعلم.
- أهمية وضع المكان المناسب لكل مادة، وتفعيل هذه الخاصية.

- أهمية وضع دورات للمعلم لمعرفة كيفية التعامل المناسب مع الطلاب، وخاصة أصحاب الحالات الخاصة.
- تكثيف الامتحانات كما كان في السابق.
- تدريب المعلمين إلقاء الدروس عن طريق التعليم التعاوني.
- عدم أخذ التعليم في حسبانته قدرات الأطفال.
- أن المعلم هو السبب الرئيس في ضعف الطلاب وسأمهم من التعليم.
- إعداد جيل جديد من المعلمين يبدأ ذلك الاختيار من المرحلة الثانوية حسب ضوابط معينة.
- قصور المناهج عن الحديث العزو الفكري، والتوعية بتحسين الأبناء منه.
- الإغراق في الجوانب النظرية، والبعد عن الجوانب التطبيقية وعن واقع الميدان.
- التركيز على عنصر التذكر وإهمال العناصر الأخرى.
- العناية بدليل المعلم.
- حاجة المعلم الجديد إلى الاستفادة من خبرات المعلم صاحب الخبرة .
- التخفيف من الضغط على المعلمين والمعلمات المولد للفتور وتلمس حاجاتهم وحل مشكلاتهم، وإشعارهم بدورهم الحقيقي.
- تعليم اللغة الإنجليزية من الصف الرابع الابتدائي.
- أن يطبق التعليم الإلكتروني.
- إضافة منهج لتعلم فن الحوار والتعامل مع الآخرين.
- إيجاد حوافز لمعلمي ومعلمات المرحلة الثانوية أسوة بالمرحلة الابتدائية .
- التركيز على المرحلة الابتدائية، وتنمية مهارات معلمها.
- توفير مصادر تعلم تعد من القائمين على إعداد المناهج.

- الاهتمام بتقييم اتجاه تفكير المعلم والمعلمة ومدى تأثيره على الطلاب والطالبات.
- تشجيع المعلمين على الالتحاق بالدورات حتى لو كانت خاصة ومساعدته على ترقية الذات.
- الاعتراف بالشهادات الأخرى التي أخذها المعلم من المعاهد الخاصة لتشجيعه.
- تفعيل دور التدريب الميداني.
- عقد ورش عمل لتأهيل المدرسين والمدرسات وتعريفهم أساليب التقويم بطريقة صحيحة.
- الاهتمام بغرس حب المهنة التعليمية لدى المعلمين والمعلمات.
- الاهتمام بالمكتبات، وتطويرها بالتجهيزات الحديثة.
- تخفيض نصاب المعلم والمعلمة حتى يساعد ذلك على الإبداع.
- عدم اللجوء على تسديد العجز في المعلمات للتعاقد على بند محو الأمية.
- تعزيز المدارس بكادر إداري متكامل.
- إلزام المعلم بستة أشهر تأهيلية كاملة بعد تعيينه وقبل مباشرته التدريس الفعلي.
- الاستعانة بالمؤسسات الحكومية والخيرية في المشاركة في تأهيل المعلمين وتدريبهم في الاستفادة من الجامعات والأكاديميات.

الجلسة الثالثة

المحور الثالث: الشراكة بين النظام التعليمي، والمجتمع وما تتضمنه من تطوير العلاقة بين المؤسسة التعليمية ومؤسسات المجتمع المختلفة (القطاع الخاص — الإعلام — إلخ.....)

ومن أبرز المداخلات والتوصيات:

- الاهتمام باللغة العربية، وتكون هي الوسيلة الوحيدة للتخاطب في المؤسسات التعليمية.
- استطلاع معرفة مدى الرضا الوظيفي لدى المعلم وعضو هيئة التدريس لأنه سيكون أدعى لمزيد من الإنتاجية.
- وضع أطر وتنظيمات عامة دون تطبيقها يؤثر سلباً على العملية التربوية.
- ربط المدرسة بالمنزل وتمتد الصلة إلى خارج الدوام الدراسي.
- التوعية بأهمية التدريب التربوي وضرورته ويكون ذلك على مستوى المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص وتعاون فيما بينهما.
- الحاجة إلى تنمية القراءة لدى أبنائنا وبناتنا.
- هناك إختلاف بين القيم داخل المدرسة والقيم التي تفرضها ممارسات الواقع في الخارج.
- هناك ممارسات إدارية تسهم في إحجام المعلم والأستاذ عن القيام بدوره في المجتمع.
- لا نريد أن نقسو على تعليمنا، بل ينبغي التفاوض واستشراف المستقبل.
- ينبغي مشاركة منسوبي المدارس في صياغة القرارات.
- لا ينبغي تحميل طرف واحد المسؤولية، فلكل لديه همومه ومسؤولياته.

- كيف نحافظ على المباني المدرسية الحكومية ؟ من أسباب تهاك تلك المدارس تدني مستوى الصيانة، فينبغي المحافظة عليها بما يسهم في الاستفادة منها بالشكل المطلوب.
- مازال دور الإعلام والقطاع الخاص قاصراً على الإسهام الإيجابي في التعليم.
- حاجة الطالب إلى العلاقة الآمنة في فصله ومع معلمه.
- نحتاج إلى بناء شخصية المفكر الناقد في مخرجاتنا التعليمية.
- ضرورة إعادة وزارة الإعلام النظر في برامجها لتكون أكثر جذباً للنشء عوضاً عن الارتواء في أحضان القنوات الفضائية الأخرى.
- إنشاء قنوات تعليمية متخصصة تقدم التعليم بشكل تفاعلي مع المتعلمين وتسهم في التعليم المستمر للمتعلمين والتعليم الفردي.
- الحاجة إلى مساحة من الحرية لتنمية الشراكة بين الجامعات والمؤسسات التعليمية والجهات الأخرى بما فيها القطاع الخاص.
- تشجيع طرائق التعليم غير المقنن، بحيث تصبح عملية التعليم هماً يشترك فيه الجميع، وتشارك فيه العديد من الجهات والمؤسسات.
- ينبغي توجيه عناية خاصة لأدب وإعلام الطفل مع الاهتمام بوجه خاص بالرسوم المتحركة والتميز بين الجيد والسيئ منها.
- لماذا لا تكون هناك حصص للنشاط تستضيف فيه المدرسة عدداً من ممثلي الجهات.
- الشراكة بين البيت والمدرسة شراكة قوية وأساسية ننتجتها في صالح المواطن.
- المدارس الحكومية تقبل العدد الأكبر من المتفوقين من الطلاب لكن لا تستوعبهم، فحبذا لو تم مساعدة من لا يجد له مجالاً آخر لقبوله إلا في التعليم الأهلي.
- الحاجة إلى وجود أخصائي اجتماعي لحل مشاكل الطلاب الاجتماعية بما فيها متابعة قضايا العنف الأسري.

- تنمية العلاقة بين الجمعيات الخيرية والمدارس، وإنشاء الصناديق الخيرية في المؤسسات التعليمية لسد حاجة الطلاب المعوزين.
- توطيد علاقة الشراكة بين ولي أمر الطالب والمدرسة سواء من خلال الدعم المادي أو المعنوي، مما يسهم في حسن أداء العملية التربوية.
- هناك مظاهر متعددة لتنمية العلاقة بين المدارس والمجتمع مثل مجالس الآباء ومجالس الأمهات، وقيام بعض الأنشطة الاجتماعية للحي في المدرسة.
- هناك تدنٍ لنوعيات مخرجات التعليم، وعدم العناية بتخريج الكفاءات المطلوبة لاحتياج القطاع الخاص.
- أهمية دور ولي أمر الطالب والطالبة في تكميل دور المدرسة في متابعة أبنائهم وتشجيعهم وتقويمهم.
- تشجيع القطاع الخاص في افتتاح النوادي الأهلية وتقديم التسهيلات الإدارية اللازمة لذلك.
- توعية الأسرة والمجتمع بمسؤوليتهم في التربية.
- تحقيق الرقابة على ما يعرض في وسائل الإعلام من حيث الجودة والمحتوى والوقت لتحقيق الأهداف المطلوبة.
- استخدام وسائل الإعلام في تقديم مواد تعليمية متنوعة موثوقة ومنقحة لدعم العملية التعليمية لإثراء المتعلمين والمعلمين في آن واحد.
- من الأهمية أن تقوم مؤسسات القطاع الخاص بالتعاقد مع الطلاب واختيارهم قبل تخرجهم مما يحدد مساره ويركز على ما يحتاج إلى تحديد تخصصه وفق طبيعة العمل الذي سيلتحق به.
- تعزيز القراءة لدى الطلاب والطالبات وارتياحهم مكتبات المدرسة وتشجيعهم في ارتياح المكتبات العامة.
- ضرورة إعطاء أصحاب التخصصات تخصصاتهم في المناهج الدراسية، لأن المعلم لا يعطي إلا فيما يجيد.

- إعداد المعلم إعداداً جيداً وتأهيله، من خلال إعادة نسب القبول في الكليات وكذا برامج الإعداد إضافة إلى إطالة فترة التدريب.
- التأسّي بالدور الكبير الذي تقوم به مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله لرعاية الموهوبين في مجال رعاية الموهوبين والموهوبات.

الجلسة الرابعة

المحور الرابع: نواتج النظام التعليمي وما يتضمنه ذلك من تقويم

مستوى الخريجين في ضوء الأهداف العامة للتعليم، ومعايير الجودة ومتطلبات التنمية الشاملة.

ومن أبرز المداخلات والتوصيات:

- وجود ضوابط لتأسيس اختيار الطلاب بعد التخرج وتفعيل تأهيلهم العلمي.
- تأكيد المشورة في المؤسسات التعليمية، ومع صناع القرار.
- وضع تصور مستقبلي للشخصية المتعلمة مع المحافظة على الثوابت الشرعية.
- يلحظ الضعف في مستوى الخريجين وبخاصة في القرآن الكريم.
- التأمل في تكثيف المجالات النظرية في الجامعات على حساب العلوم التطبيقية.
- معالجة الأسس غير السليمة التي يتخذها الطالب عندما يعزم على التسجيل في قسم من أقسام الجامعة.
- ينبغي أن تبنى الدراسات لتشخيص التعليم وتقييمه على أسس علمية، ومعايير للجودة.
- تأجيل النقاشات، هو سبب تأخير كثير من الحركة العلمية.
- محاولة تحديد توجيه الأطفال منذ مرحلة مبكرة إلى التخصص الذي يمكن أن يبذل فيه الطالب، وكذلك مراعاة ما يحتاجه سوق العمل.
- إعداد دراسة تشترك فيها الكليات والجامعات والتعليم العام لمعرفة سبب ضعف مستوى الطلاب، ووضع الخطط لحل هذه المشكلة، مع مراعاة الأقسام المناسبة لميولهم.
- تأسيس فقه البرمجة التربوية في المدارس لتنمية المهارات الذهنية .

- التوافق بين التخصص وما يحتاجه المجتمع.
- أن يكون هناك سنة تدريبية لمعرفة مدى صلاحية المتدرب لسلك التعليم، والتعرف على المهارات والسمات العامة للمتدرب.
- المشكلة في ضعف الخريجين منذ المرحلة الابتدائية، وهي مشكلة في أساسها المعلم، وعدم العناية بالتربية.
- معرفة مدى مستوى الخريج وملاءمته للوظيفة التي يتقدم إليها.
- عدم الثقافة لدى الطلاب في المرحلة الثانوية بما سيتخصصون فيه في الدراسة الجامعية.
- تغيير طرائق التدريس وتنشيط الجوانب الذهنية.
- التأكيد على بقاء الأقسام التي لا تخدم سوق العمل، لأنها أسست في الأصل للمعرفة.
- تضمين المقررات الدراسية مع التكرار على أهمية الأهداف التي يطمح إليها الطلاب.
- ينبغي أن يكون التغيير مستمراً في جميع المجالات مع الحرص على التطوير.
- دراسة القضايا الملحة للتخطيط لمعالجتها.
- ضعف النواتج التعليمية، وعدم تحقيقها للأهداف الطموحة.
- تفاوت معايير الجودة حسب المجالات.
- ضعف التعاون بين الجهات التعليمية وسوق العمل للإفادة مما يحتاجه السوق.
- تأهيل الطالبات مهنيًا.
- وضع اليوم الدراسي الكامل في المرحلة الثانوية.
- تكوين لجان لمضاعفة الجهود في جميع المجالات وفي جميع التخصصات، وتحديد مجالات القوة وتعزيزها.
- عدم إغفال الأدوار الإيجابية للجامعات.
- المعاناة من كثرة اللجان، وعدم تفعيلها عملياً في الميدان.

- التقويم يقوم على المدخلات والمدخلات لا تمثل إلا جوانب معرفية وحسب.
- دراسة الأسس العلمية للإنتاج حتى يظهر الابتكار للطلاب.
- الاقتناع بالعمل الحكومي وإشاعة الفكرة بأنه آمن وليس فيه جهد.